المحور الرّابع/ الفصل الثّاني: سياسة مكافحة التّضخّم المالي

أولًا: مفهوم التضخّم المالي:

التضخّم الماليّ هو ازدياد في حجم السيولة النقديّة المُتداولة ما يؤدّي إلى ارتفاع في الطلب على الاستهلاك بالنسبة لكميّة السلع المعروضة للبيع، فينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار هذه السلع.

التضخّم المالي = زيادة في السيولة ← زيادة بالطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← ارتفاع في الأسعار.

غير أنّه لا يجب الاعتقاد بأنّ كلّ ارتفاع في الأسعار هو تضخّم ماليّ. فالارتفاع المؤقّت للأسعار والمُقتصر على بعض السلع دون سواها ليس تضخّمًا ماليًّا.

إنّ التضخّم الماليّ يتميّز بارتفاع مُتراكم للأسعار يدوم عدّة أشهر أو سنوات، ولا يقتصر على بعض السلع بل يشمل سائر السلع والخدمات في القطاعات كافّة.

ثانيًا: أسباب التضخّم المالي:

1- **الزيادات العالية للأجور والرواتب وسائر المداخيل** التي من شأنها زيادة القدرة الشرائيّة ممّا يؤدّي إلى زيادة الطلب على استهلاك السلع المعروضة في السوق فترتفع أسعارها ويحدث التضخّم المالي. ومن جهة ثانية، فإن زيادة الأجور تؤدي الى زيادة تكاليف المنشآت ممّا يضطرها إلى زيادة الأسعار.
2- **زيادة القروض المصرفيّة المُعدّة للاستهلاك** التي تؤدّي إلى ارتفاع في حجم السيولة المُتداولة وبالتالي زيادة القدرة الشرائيّة ممّا يؤدّي إلى زيادة الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض فترتفع الأسعار ويحدُث التضخّم المالي.
3- **الارتفاع الكبير في نفقات الدولة** الذي يزيد من حجم السيولة المُتداولة فينتج عن ذلك زيادة في القدرة الشرائيّة وبالتالي زيادة في الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ممّا يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حصول التضخّم المالي.
4- **عمليّات الاحتكار** على أنواعها التي تُتيح لأصحاب الاحتكارات من تُجّار ومنتجين رفع أسعارهم كما يرتقون ممّا يؤدّي إلى حدوث التضخّم المالي.
5- **عدم قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجات المحليّة من السلع الضروريّة وبالكميّات المطلوبة يُقابلها عدم القدرة على الاستيراد** لسدّ النقص في هذه السلع، فيبقى الطلب على الاستهلاك أعلى من العرض ممّا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وبالتالي حصول التضخّم المالي.

ثالثًا: انعكاسات التضخّم المالي:

1 - على المستوى الاجتماعيّ:

- **إعادة توزيع غير عادلة للمداخيل:**

ينتُج عن التضخّم الماليّ ارتفاع في أسعار السلع ممّا يؤدّي إلى انخفاض القدرة الشرائيّة لأصحاب المداخيل الثابتة والمحدودة بالمقابل ترتفع القدرة الشرائيّة لأصحاب المداخيل غير المحدودة كالتّجار وأصحاب المهن الحرة (تستفيد هذه الفئة من الزيادة في الأسعار) --> إثراء فئة على حساب فئة أخرى ممّا يؤدّي إلى تفاوت اجتماعيّ.

السياسة المُعتمدة لمعالجة مشكلة تدهور القدرة الشرائيّة للمداخيل المحدودة: سياسة تصحيح الأجور.

الوسيلة: زيادة الأجور بذات مُعدّل التضخّم الماليّ أو غلاء المعيشة.

2- على المستوى الاقتصاديّ:

- **العجز في الميزان التجاريّ:**

ينتُج عن التضخّم الماليّ ارتفاع في أسعار العناصر التي تتألّف منها كلفة الإنتاج وبالتالي أسعار السلع الوطنيّة فتتراجع قدرتها على مُنافسة السلع الأجنبيّة التي تُباع بأسعار أدنى، عندئذٍ يتراجع الطلب على السلع الوطنيّة في الأسواق الخارجيّة فتتراجع الصادرات.

كما أنّه في السوق المحليّ يتراجع الطلب على السلع الوطنيّة لصالح السلع الأجنبيّة فيزداد الاستيراد.

فينتج عن ذلك عجز في الميزان التجاريّ (استيراد > تصدير).

- **تراجع الاستثمارات:**

ينتُج عن ارتفاع أسعار السلع الوطنيّة تراجعًا في الطلب عليها في الأسواق المحليّة والخارجيّة ممّا يؤدّي إلى تراجع في الاستثمارات وبالتالي انخفاض في الإنتاج الوطنيّ أي تراجع في النموّ وانكماش اقتصاديّ.

3 - على المستوى النقديّ :

- **التدهور في سعر صرف العملة الوطنيّة:**

إنّ القدرة الشرائيّة للنقد الوطنيّ تتراجع بذات مُعدّلات التضخّم الماليّ، وهذا من شأنه دفع المواطنين إلى التخلّي عن عملتهم الوطنيّة مُقابل الحصول على عُملات أجنبيّة أو صعبة، فيزداد الطلب على العملات الصعبة ويرتفع سعر صرفها مقابل العملة الوطنيّة وهذا ما يؤدّي إلى تدهور في سعر صرف العملة الوطنيّة مقابل هذه العملات.

رابعًا: سياسات معالجة التضخّم الماليّ

1 - سياسة ضبط الأسعار:

تُعتمد هذه السياسة إذا كان سبب التضخّم الماليّ هو الاحتكار.

الوسائل:

- تحديد أسعار بعض السلع الضروريّة جدًّا (الخبز، السكر، ...)

- فرض هامش على ربح المنشآت.

2 ـ السياسة الماليّة أو الموازناتيّة :

تُعتمد هذه السياسة (التقشفية) إذا كان سبب التضخّم الماليّ: الارتفاع الكبير في نفقات الدولة.

الوسائل:

- تخفيض النفقات العامّة أو أقلّه لجم ارتفاع هذه النفقات وذلك منعًا لزيادة السيولة المُتداولة، وهكذا تنخفض القدرة الشرائيّة ممّا يؤدّي إلى انخفاض الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض فتنخفض الأسعار ويتراجع مُعدّل التضخّم الماليّ.
- رفع الضرائب المُباشرة على المداخيل والأرباح والرساميل وذلك لامتصاص فائض السيولة، فتنخفض القدرة الشرائيّة ممّا يؤدي إلى انخفاض الطلب بالنسبة للعرض فتنخفض الأسعار ويتراجع معدّل التضخّم الماليّ.

3 ـ السياسة النقديّة :

تُعتمد هذه السياسة إذا كان سبب التضخّم الماليّ: زيادة القروض المصرفيّة.

الوسائل :

- رفع مُعدّلات الفوائد على القروض المُعدّة للاستهلاك فينخفض الطلب على هذه القروض ممّا يؤدّي إلى انخفاض السيولة وبالتالي انخفاض القدرة الشرائيّة فيتراجع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ممّا يؤدّي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض مُعدّل التضخّم الماليّ.
- فرض سقف على منح القروض المصرفيّة هو بمثابة نسبة مئويّة من مجموع الودائع يحدّدها المصرف المركزيّ لتخفيض قدرة المصارف على الإقراض.

مثلاً: إذا حدّد المصرف المركزيّ سقف الإقراض بـ 20 % من مُجمل ودائع كل مصرف، ولدى أحد المصارف ودائع بقيمة عشرة مليارات ل.ل. فهذا يعني أنّه لا يحقّ لهذا المصرف إقراض أكثر من ملياري ل.ل. خلال سنة $10.000.000.000 \times \frac{20}{100} = 2.000.000.000$ ل.ل.

- فرض سقف على منح القروض المصرفيّة من شهر لآخر.

مثلاً: إذا حدّد المصرف المركزيّ سقف زيادة القروض المصرفيّة من شهر لآخر بنسبة 4 %، والقروض المصرفيّة التي منحها أحد المصارف حتى شهر أيار بلغت 3 مليار ل.ل. فلا يحُقّ لهذا المصرف في شهر حزيران منح قروض أكثر من 120 مليون ل.ل.

$3.000.000.000 \times \frac{4}{100} = 120.000.000$ ل.ل.

وإذا استعمل كامل هذا الحقّ في شهر حزيران، لا يحقّ له في شهر تمّوز إقراض أكثر من 124 مليون و 800 ألف ل.ل.

3.120.000.000 × $\frac{4}{100}$ = 124.800.000 ل.ل.

- فرض احتياطيّ إلزاميّ هو بمثابة نسبة مئويّة من مجموع الودائع يُحدّدها المصرف المركزيّ لتخفيض قدرة المصارف على الإقراض فينخفض حجم القروض وبالتالي تنخفض السيولة.

مثلاً: إذا حدّد المصرف المركزيّ الاحتياط الإلزاميّ بنسبة 10 % من مُجمل ودائع كلّ مصرف، ولدى أحد المصارف ودائع بقيمة 10 مليارات ل.ل. فهذا يعني أنّه يجب على هذا المصرف تجميد مليار ل.ل. لدى المصرف المركزيّ وبدون فوائد .

10.000.000.000 × $\frac{10}{100}$= 1.000.000.000 ل.ل.

4 ـ سياسة الدّخل:

تُعتمد هذه السياسة إذا كان سبب التضخّم الماليّ هو الزيادات العالية للأجور والرواتب وسائر المداخيل.

الوسائل:

- تثبيت الأجور.
- زيادة الأجور والرواتب بنفس مُعدّل زيادة الإنتاجيّة على الصعيد الوطني. فإذا ازدادت هذه الإنتاجيّة بمُعدّل 5% مثلاً لا تسمح الدولة أن تتجاوز زيادة الرواتب والأجور هذه النسبة. (فيبقى الطلب < العرض)

5 ـ السياسات الاستثنائيّة:

إذا لم تفلح الدّولة في لجم التضخّم الماليّ، لا يسعها إلا اعتماد سياسات صارمة وسريعة المفعول، لا يجوز استعمالها إلاّ في الظروف الإستثنائيّة وعلى المدى القصير نظرًا لمضاعفاتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة. من هذه السياسات:

أ ـ سياسة تقليص الطلب على الاستهلاك:

الوسائل:

- رفع الضرائب على الدخل والأرباح لتقليص قدرتها الشرائيّة.
- تنشيف القروض المصرفيّة.

هاتان الوسيلتان تؤدّيان إلى انخفاض السيولة وبالتالي انخفاض القدرة الشرائيّة فيتقلّص الطلب على الاستهلاك ويصبح حجم الطلب مساويًا لحجم العرض ممّا يؤدّي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي ينخفض مُعدّل التضخّم الماليّ.

سلبيّات هذه السياسة في حال استُعملت على المدى البعيد:

إحباط الاستثمار بسبب تراجع الطلب على الاستهلاك، فينتُج عن ذلك تراجع في النموّ الاقتصادي وتفاقم للبطالة.

ب ـ سياسة ضبط أسعار القطع:

الوسيلة: تحديد سعر صرف إلزاميّ للعملة الوطنيّة مُقابل العملات الأجنبيّة.

نتيجة اقتصاديّة سلبيّة لهذه السياسة:

هروب الرساميل إلى الخارج وتراجع كثيف في تدفّق الرساميل من الخارج إلى الداخل.

ج ـ سياسة التقنين:

تُعتمد هذه السياسة إذا كان سبب التضخّم الماليّ: عدم قدرة الإنتاج الوطنيّ على تلبية الحاجات المحليّة من السلع الضروريّة وبالكميّات المطلوبة يُقابلها عدم القدرة على الاستيراد.

الوسيلة: تُقسّم الدّولة الكميّة المتوفّرة من هذه السلعة على عدد المُقيمين وذلك لتحديد حصّة كلّ مُقيم من هذه السلعة، ومن ثمّ تحدّد سعرًا لهذه السلعة وتفرض بيعها بموجب قسائم.

Be Smart ACADEMY